

أنظمة الدفع في التجارة الدولية

1- مفهوم أنظمة الدفع الدولية:

إن نمو المعاملات المالية وتزايدها بين البنوك على المستوى الدولي، أدى إلى حتمية توحيد أنظمة الاتصال واستعمال قاعدة بيانات منمطة وأصبحت هذه الأنظمة الموحدة والتي يتم بموجبها نقل مدفوعات السلع والخدمات بين البنوك على المستوى الدولي تعرف بأنظمة الدفع الدولية، كما أصبحت من العناصر الضرورية التي تدل على كفاءة تشغيل البيئة المالية العالمية.

ومنه يمكن تعريف أنظمة الدفع الدولية على أنها: ذلك الإطار الذي يجمع بين عملية تنظيم المدفوعات الدولية وأعضاء نظام الدفع ويولد بينها مجموعة من العلاقات التي تنشأ بعفوية بين هذه الأطراف خلال عملية نقل الأموال واستلامها بين البلدان المختلفة، والتي تتم بدورها من خلال استعمال عدة وسائل (تقليدية، رقمية، الكترونية...الخ).

وتشتمل أنظمة الدفع الدولية على:

- المدفوعات الدولية؛ وهي تحويلات الأموال من دولة إلى أخرى بغرض تسوية المعاملات الدولية، باستخدام وسائل الدفع المختلفة.

- منظمات ومؤسسات الدفع المقيمة وغير المقيمة والتي تعمل في دولتين أو أكثر

- تأمين نقل الأموال من دولة إلى أخرى عبر عمليات المعالجة والتصفية.

2- خصائص أنظمة الدفع الدولية:

تتمثل خصائص أنظمة الدفع الدولية في مجموعة الأدوار التي تقدمها لضمان حركة الأموال بين الدول، والمتمثلة في:

- تسوية المعاملات المالية الدولية.

- هي عبارة عن غرف للمقاصة بين البنوك.

- عبارة عن أنظمة اتصال وقاعدة بيانات دولية.

- العمل على نقل واستلام الأموال بين الدول

3- أنواع أنظمة الدفع في التجارة الدولية:

تستخدم في التجارة الدولية مجموعة من أنظمة الدفع لتسهيل عملية التسوية المالية بين الدول والشركات، ومن بينها نجد:

- التحويلات البنكية: هي أكثر الأنظمة استعمالاً في التجارة الدولية، حيث يتم تحويل الأموال من حساب إلى حساب بنكي آخر مباشرة، ومن بين هذه الأنظمة نجد نظام SWIFT (جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك).

- خطابات الاعتماد: هي عبارة عن أدوات مالية تستخدم لضمان الدفع للبائع في التجارة الدولية، حيث يتم من خلالها تعهد المستورد بالدفع في الآجال المتفق عليها وكذلك يتعهد المصدر من خلالها بإرسال البضاعة في موعدها وبالشروط المتفق عليها.

- أنظمة الدفع الإلكترونية: هي أدوات توفر طرق سريعة وأمنة للدفع عبر الإنترنت وتستخدم بشكل متزايد في التجارة الإلكترونية الدولية.

- أنظمة التسوية من خلال البنوك الوسيطة: عندما تكون البنوك غير متصلة مباشرة ببعضها البعض، يمكنها استخدام بنوك وسيطة أي أن لها اتصال مباشر مع كلى البنكية المنفصلين، وهذا لتسهيل نقل الأموال فيما بينها.

- أنظمة المقاصة والتسوية: هي عبارة عن مؤسسات مالية دولية أو إقليمية تقوم بالتسوية المالية بين البنوك، مثل نظام TARGET2 الأوروبي الذي يعمل على تسوية المدفوعات بين البنوك الأوروبية المختلفة في شكل غرفة مقاصة.

- أنظمة الدفع المبتكرة: مع التقدم التكنولوجي الذي يشهده العالم اليوم، ظهرت على أثره أنظمة دفع رقمية مثل العملات الرقمية البيتكوين والبلوكشين، التي يتم من خلالها تسوية المعاملات المالية الدولية.

4- طرق اختيار نظام الدفع المناسب:

حتى يتم تسوية المعاملات المالية بين المصدر والمستورد فإنه يتوجب اختيار نظام دفع يتوافق مع الصفقة المبرمة، حيث يتم اختيار نظام الدفع المناسب بناءً على:

- حجم الصفقة وتكلفتها

- الثقة التي تجمع بين الأطراف المقابلة.

- الشفافية والقدرة على تتبع المدفوعات.

- الانتشار والقبول الدولي لنظام الدفع.

- سهولة الاستخدام والتكامل.

- التوافق مع القوانين والأنظمة الدولية.

- السرعة والكفاءة والأمان في إتمام العملية التحويلية.

5- مخاطر أنظمة الدفع الدولية:

تتعرض أنظمة الدفع الدولية للعديد من المخاطر التي قد تعيق عملها على أكمل وجه كما قد تتسبب في خسائر لأحد الأطراف المتدخلة في النظام، ومن بين هذه المخاطر نجد:

- مخاطر الائتمان: ويتمثل هذا الخطر في عدم قدرة أحد الأطراف على تسوية التزاماته كاملة لا في الوقت الحالي وال في المستقبل، ويبرز هذا الخطر بقوة في حالة الائتمان غير المضمون، أو في حالة التسوية غير المتزامنة التي لا تتم في نفس الوقت.

- مخاطر السيولة: ويتمثل هذا الخطر في عدم امتلاك أحد الأطراف المتدخلة في نظام الدفع ما يكفي من المال لأداء التزاماته المالية في الوقت المحدد، مع العلم أن له القدرة على أداء الالتزامات في وقت لاحق.

- المخاطر القانونية: ويرجع هذا الخطر إلى ضعف الإطار القانوني وعدم ثباته، والذي يمكن أن يؤدي إلى تفاقم المخاطر الأخرى خاصة مخاطر السيولة والائتمان.

- المخاطر التشغيلية: وهي المخاطر الناجمة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية لأنظمة الدفع، فهي تشمل الجوانب التنظيمية والعوامل الخارجية المؤثرة فيها، وتنتج المخاطر التشغيلية عادة بسبب خلل فني أو أخطاء في التشغيل أو احتيال... الخ.

- المخاطر النظامية: ينشأ هذا الخطر جراء عدم قدرة أحد المشاركين على أداء التزاماته في وقت الاستحقاق مما قد يؤثر على المشاركين الآخرين ويضعف قدرتهم على أداء التزاماتهم في أوقاتها المحددة، وهذا ما يسبب خلل في نظام الدفع، وتهديد لاستقرار النظام المالي.

6- المبادئ الأساسية للأداء الفعال لأنظمة الدفع:

نظرا لأهمية الاستقرار المالي الذي يتأتى بالدرجة الأولى من تعزيز البنية التحتية المالية ، قامت لجنة أنظمة الدفع والتسوية للبنوك المركزية لمجموعة البلدان العشرة بتطوير مبادئ أساسية لأنظمة الدفع سنة 1999 هي:

- يجب أن يرتكز النظام على أساس قانوني جيد وسليم وواضح يشمل كل الجوانب.
- يجب أن يمتلك النظام طرق واضحة لإدارة المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة.
- ينبغي أن يوفر النظام تسوية نهائية في مدة قصيرة أقصاها 24 ساعة.
- يجب أن يكون النظام قادرا على ضمان الانتهاء من كافة التسويات اليومية في الوقت المناسب.
- يجب أن تتمتع ترتيبات النظام بالفعالية والشفافية.
- يجب أن يكون للنظام معايير موضوعية ومعلن عنها للمشاركة فيه
- يجب أن يوفر النظام وسيلة عملية وفعالة لتسديد المدفوعات.